

## اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية في ضوء بعض

## المتغيرات الديمغرافية

## دراسة ميدانية بمدينة ورقلة

د . الزهرة باعمر

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

**Abstract:**

The present study aims to identify the nature of women's attitudes towards political participation among various feminist groups by ; age, and marital status, and level of education, work, and place of habitation. Descriptive approach has been used to conduct this study, the sample consisted of 500 women , where they applied a questionnaire measuring attitudes toward political participation, and the results were as follows:

The general attitudes of the sample towards political participation are various, as well as married and unmarried , and rural inhabitants and the inhabitants of the city, and non-workers. and from the age less than 40 years, and the averages and the highlands in the educational level. While in the low level of education, and age greater than 40 years old were negative attitudes , and positive attitudes towards political participation was only with workers.

**Key words:** attitudes, political participation , women.

**المخلص:**

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة طبيعة اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية لدى فئات نسوية مختلفة , حسب السن , و الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي و العمل و مكان الإقامة. وقد استخدم منهج الوصفي لأجراء هذه الدراسة, و تكونت العينة من (500) امرأة, حيث طبق عليهن استبيان يقيس اتجاهاتهن نحو المشاركة السياسية, وكانت النتائج كالآتي:

الاتجاهات العامة للعينة نحو المشاركة السياسية متباينة و كذلك اتجاهات المتزوجات و غير المتزوجات و الساكنات بالريف و الساكنات بالمدينة و غير العاملات , و من عمرهن أقل من 40 سنة , و المتوسطات و المرتفعات في المستوى التعليمي. بينما اتجاهات المنخفضات في المستوى التعليمي, و من عمرهن أكبر من 40 سنة جاءت سلبية , و الاتجاهات الايجابية نحو المشاركة السياسية كانت لدى العاملات فقط.

**الكلمات المفتاحية :** اتجاهات , المشاركة السياسية , المرأة .

**1 - موضوع الدراسة :** يمر مجتمعنا بفترات التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي, و لقد اقترن هذا التحول بشكل أو بآخر بتغيرات جوهرية في الاتجاهات النفسية لدى الفرد الجزائري حيال الكثير من الأمور و القضايا الاجتماعية و خاصة فيما يتعلق بالاتجاهات نحو قضايا المرأة كالاتجاه نحو تعلم الفتاة و عمل المرأة و المشاركة السياسية... الخ مما يسمح لنا بافتراض أن التميز الحاد للمراكز و الأدوار الاجتماعية يمكن أن يطرأ عليها شيء من التغيير نتيجة التقارب الذي حدث بين الجنسين من حيث الأعمال و النشاطات التي يقوم بها كل منهما, و في هذه الحالة تصبح المرأة معنية أكثر ببلورة اتجاهات و معتقدات حول وضعها في المجتمع و احتياجاتها الجديدة , إلا أن هذه النظرة أو الاتجاهات تتحكم فيها كثير من الاعتبارات الثقافية و المعايير الاجتماعية و القيم السلوكية التي تمارس ضغطها بشكل مباشر أو غير مباشر على التنشئة الاجتماعية و التتميط للأدوار الاجتماعية طبقا للجنس .

ولما نأتي إلى موضوع المشاركة السياسية للمرأة نجد عدد من النظريات التي تفسر تباين الأفراد في مستويات مشاركتهم السياسية , فنظرية التبادل الاجتماعي ترى أن الأفراد يدخلون بصفة مستمرة في عملية تبادل المنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون فيها , ويعطون ويأخذون في مقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم , وكلما زاد إدراك واقتناع الأفراد بالمنافع والفوائد التي ستعود عليهم من جراء مشاركتهم فإن الأفراد يشاركون في الأنشطة التي يستفيدون منها أكثر من غيرها .

بينما نظرية الدور الاجتماعي تنطلق من التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز و المكانات الاجتماعية التي يشغلها الفرد في البناءات الاجتماعية , وبذلك فإن بعض الأفراد يقعون تحت ضغط اجتماعي قوي للقيام بأدوار نشطة ومشاركة فعالة في الأنشطة والشؤون المحلية , ومنه فإنه يتوقع أن يكون الأفراد ذوي المكانة الاجتماعية المرتفعة أكثر مشاركة من أقرانهم الذين لا يمتلكون تلك الخصائص , حيث يأخذ سلوك الفرد شكلا ليقابل تلك التوقعات .

(حكمت أبو زيد , 1982 , ص311)

ويقدم 'إبراهيم ماسلو" (Abraham maslow) احتياجات متعددة للإنسان تدرج في شكل هرمي . و بالنسبة لدوافع المشاركة فتنحصر في الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين, و تقديرهم واحترامهم, وحب العمل مع الآخرين, والحصول على مركز سياسي أو اجتماعي , والعمل من أجل الصالح العام , ومزاملة الأصدقاء , و المصلحة المادية , والدافع الذاتي للمشاركة , و وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة .

(عدلي على, 2000 , ص312 )

ومن بين تفسيرات اختلاف الناس في درجة مشاركتهم هو تباين القدرة على توظيف الموارد الشخصية وموارد الغير وفقا لبنيان القوة والنفوذ في المجتمع , إذ أن المشاركة ما هي إلا نتيجة لعملية اتخاذ القرار الرشيد والذي يحسب فيه الأفراد التكاليف والفوائد الناجمة عن المشاركة .

و يفترض " بارسونز " أن الأفراد يسعون لتحقيق الأهداف الشخصية في مواقف تتوفر فيها وسائل بديلة لتحقيق أهدافهم , ومن هذه المواقف ما يتعلق بالسياسة , إلا أن هذه المشاركة تتأثر بعوامل كالسن والجنس والأفكار والقيم ...

(عدلي على, 2000 , ص313)

كما تشكل التنشئة الاجتماعية الوعي السياسي ومن ثم السلوك السياسي , وبالنظر إلى إهتمام "جان بياجى" (Jean Piaget) بالنمو الإدراكي فإن تنمية قدرات الفرد لها علاقة كبيرة بالوعي و كيف يمكن أن يكون الفرد إنسانا سياسيا. ويعطي "إركسون" (E.Erikson) قدراً كبيراً للمبدأ التنظيمي الذي أساسه يحافظ الإنسان على نفسه ودور الوالدين والمحيط في نمو شخصية الفرد , وبالتالي تأثير هذ المحيط ليكون مشاركا اجتماعيا أو مشاركا سياسيا . بالإضافة إلى هذا يتعلم الفرد اجتماعيا و يكتسب سلوكته عن طريق تقليد الآخرين وأولهم أفراد الأسرة والكبار , ومنه فإن تقليد الكبار في المجال السياسي يساعد في دخول الفرد إليه , مما يعكس بالضرورة دخول المرأة للمجال السياسي .

(عدلي على أبو طاحونة , 2000 , ص314/315)

وتعمل الهيئات الدولية والوطنية في معظم البلاد على الاهتمام بقضية مشاركة المرأة في إدارة دفة المجتمع , ذلك أنه رغم النجاحات التي أحرزتها المرأة في العالم المعاصر ما يزال المجال السياسي في العالم رجاليا . وتسعى الهيئات المختلفة إلى تشجيع المرأة على دخول هذا المجال .

وتاريخيا أثبتت المرأة الجزائرية وجودها لأول مرة في التاريخ الحديث (1939) حين خرجت بتظاهرة مكونة من عدة آلاف تنادي بالأرض والحرية . (حكمت أبو زيد , 1999 , ص165), و كان أول ظهور للمرأة الجزائرية في حزب سياسي سنة 1939 بالحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) , تلاها الاتحاد النسوي الجزائري (U.F.A) سنة

1943 الذي قام بمساندة الفلاحين في النضال من أجل المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة والاحتجاج ضد الضغوطات الفرنسية , وقام بكل ما هو اجتماعي إبان الثورة . وجمعية النساء المسلمات الجزائريات (A.F.M.A) 1947 اللاتي تحملن المسؤولية تجنيد أكبر عدد ممكن من النساء للأفكار الوطنية إلى غاية انحلال الجمعية في نوفمبر 1954.

وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين (1931) فمن الصعب معرفة عدد المنخرطات , ولكن أوكلت النساء بعدة مهام

منها:

\* نشر أفكار الجمعية في العائلات , المدارس , اللقاء النسوي .

\* إلقاء الدروس وقراءة جريدة البصائر .

\* نشر الوعي السياسي والأخلاق الإسلامية عند الفتيات .

أما بالنسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) ظهر اهتمامها بالمشكل النسوي في سنة 1953 خلال المؤتمر الوطني , وكان النداء موجه للنساء أيضا , وقرر رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية لضمها للكفاح الوطني .

(جميلة خيدر , 2001 , ص 100-105)

وبهذا فقد ارتبطت حركة النساء النضالية بالحركة الوطنية والقومية , وكانت واعية بدورها السياسي رغم ممارسات المستعمر . (حكمت أبو زيد , 1999 , ص 166) وقد شاركت في المعركة حين أصبح الاستشهاد لكل مواطن ومواطنة , وحرصت الجبهة على نسبة كبيرة من النساء مع الحفاظ على التقاليد اسلامية ومن هنا جاء اتصال الجبهة بالنساء المتزوجات أولا , ثم بالأرامل والمطلقات للانخراط في صفوف المقاومة , ثم جاء دور الفتيات مما شجع جبهة التحرير على التحرر من التحفظ الذي كانت تخشى حدوثه بين الفئة المحافظة من السكان .

(حكمت أبو زيد , 1999 , ص 167)

وفي هذا الصدد ترى "فاطمة الزهراء ساعي" أن هناك تحفظ لمشاركة المرأة في التنظيمات , وذلك خوفا من :

\* مشاركتها الفعلية في الثورة بدل أن تكون شكلية .

\* رؤية المرأة تدافع عن صلاحياتها الخاصة .

\* مطالبته لتقاسم الحكم . (جميلة خيدر , 2001 , ص 104)

إلا أننا نرى أن التخوف من مشاركتها هي نتاج حصر المرأة في نطاق محدد وأيديولوجيا الأبوية تعاملها ككائن ضعيف وليس كشخص له خصائص طبيعية إلا من النوع الفيزيولوجي .

وبعد الاستقلال دعيت المرأة إلى النضال في إطار خاص بها كالاتحاد النسوي الوطني , وحركات نسائية أخرى كجمعية تحرر المرأة (A.E.F) وجمعية مساواة المرأة والرجل أمام القانون (A.E.H.L) وجمعية ترقية حقوق النساء (A.P.D.F) وبالرغم من النضال الذي قامت به لحصول المرأة على حقوقها إلا أن مشاركتها في المجال السياسي بقيت ضئيلة .

وفي دراسة أجراها "سعدي نور الدين" حول المرأة والقانون في الجزائر توصل إلى أن نشاط المرأة في الميدان السياسي هو تقريبا شبه معدوم رغم القفزة الثورية التي ساهمت فيها مع أخيها الرجل من أجل تحرير البلاد لم تحقق المكانة اللائقة بها , بل انعدم نشاطها السياسي تقريبا .

(جميلة خيدر , 2001 , ص 161)

وإلى سنوات قليلة سابقة لم تتعدى ترشحات المرأة 10 % ، ويمكن ارجاع ذلك إلى ضعف تعبئة النساء وتمثيلهن داخل الأحزاب ، وضعف انخراط المرأة في الحياة العامة . أما بالنسبة للمنتخبات فهن أقل بكثير من نسبة المرشحات ، و يعود ذلك لعدم نضج السكان حول عمل المرأة السياسي و عدم ذهاب النساء إلى صناديق الانتخاب .

ومنذ الاستقلال لم يتعدى عدد المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني (10) نساء نائبات حتى سنة 1997 حيث بلغ (11) نائبة ، وفي 2002 بلغ (27) نائبة بالمجلس الشعبي و (03) نائبات بمجلس الأمة ، مما يؤشر إلى أن المرأة لا تلعب إلا دورا ثانويا في السياسي الواقع للبلاد .

وفي داخل الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى سنة 1982 لم تشغل المرأة منصبا وزاريا إلا بعد هذا التاريخ ، حيث شغلت (12) امرأة مناصب وزارية إلى 1997 ، منهن " زهور ونيسي " ، " ليلي عسلاوي " ، " ربيعة مشرنت " ، " زهية بن عروس " ...

(جميلة خيدر ، 2001 ، ص155)

هذا وشهدت الجزائر ولأول مرة ترشح امرأة لانتخابات رئاسية في 1995 غير أنها لم تتمكن من تحقيق شرط جمع 95 ألف توقيع ثم تلتها انتخابات 1998 و 2003 بترشح امرأة واحدة وهي "لويزة حنون" .

وعلى صعيد هذه المشاركة يمكن ملاحظة أن المرأة تسير بخطا جد ثقيلة نحو عالم السياسة ، وفي مساعي رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " مؤخرا لإنهاء التمييز بين النساء والرجال ؛ قام بدمج المرأة في اتخاذ القرار في إطار تحسي الحكم ، وقلدها منصب والي (03) ، رئيسة جامعة ، سفيرة ، أمينات عامات للولايات (03) ، مفتشات عامات (04) ، ورئيسات دوائر (07) .

(لوكيز مريم ، 2004 ، ص13)

وبهذا يمثل النموذج السياسي الجزائري للمرأة ، قمة التجريد لسلمات شخصية المرأة التي منحت حقوقها السياسية فضلا عن المدنية وتميز بـ :

- \* إنتماء التنظيم النسائي للحزب الحاكم وتقلد قياداته مستويات عالية من المسؤوليات الحزبية .
- \* ازدياد النسبة المسموح بها في المجالس التشريعية والمناصب الإدارية .
- \* منحت لها الفرصة لاحتلال بعض الرموز للمناصب القيادية الحزبية .

(حكمت أبو زيد ، 1982 ، ص159-197)

وهنا نجد أن الرجل خضع للتغيير القسري من حيث كسر قيود الأعراف والتقاليد و هو ما تثبته دراسة لحسن بوعبد الله حول تغير اتجاهات الفرد الجزائري نحو مركز و دور المرأة في المجتمع بهدف تقييم مدى التغيير الحقيقي في العقلية الجزائرية اتجاه المرأة بالنظر إلى تطور المركز القانوني للمرأة و تعرضها لخبرات التعلم و العمل ، وعلاقة هذا التغيير بمتغيرات كالجنس و السن ودرجة التعليم ، و دلت النتائج على وجود فروق بين الجنسين في تغير الاتجاهات نحو الأدوار الاجتماعية لصالح النساء ، حيث أن تغير اتجاهات الرجل ضئيلة مقارنة بتغير اتجاهات المرأة نحو الأدوار الاجتماعية نتيجة تعلمها و دخولها سوق العمل .

(لحسن بوعبد الله ، 1995 ، ص 156 )

مما سبق يتضح أن البناء النفسي للمرأة بما في ذلك اتجاهاتها النفسية يعكس وضعها ومكانتها التي لازالت تمثل أهم الأسباب المعطلة لقدرات المرأة الفكرية و الإبداعية، و إمكانية مساهمتها في الأنشطة التنموية. والمشاركة السياسية هي أحد أبعادها المشاركة المجتمعية إذ تتضمن معلومات وخبرات ومهارات واتجاهات سياسية. ونلاحظ من الواقع سلبيات الأفراد عموما وعزوفهم عن المشاركة في العمل السياسي وبالأخص لدى المرأة ،

بدء من ضعف الاقبال على التصويب أو الترشيح في الانتخابات السياسية على جميع المستويات ،ومرور ابضعف المشاركة فى الانضمام لعضوية الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال القنوات الشرعية . بناء على ذلك فإن الدراسة الراهن هنا لرصد اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية وانعكاسات بعض المتغيرات الديمغرافية عليها.

**2 - تساؤل الدراسة :** ماهي طبيعة اتجاهات المرأة العامة نحو المشاركة السياسية و حسب بعض المتغيرات الديمغرافية ؟

**3 - فرضية الدراسة :** نتوقع أن تكون طبيعة اتجاهات المرأة العامة نحو المشاركة السياسية و لدى أغلبية الفئات النسوية سلبية.

**4 - أهمية الدراسة :** تحقق المشاركة السياسية للمرأة التنمية البشرية المتكاملة التي تمكن المرأة من تحقيق أدوارها المجتمعية بالدرجة الأولى. و توفر تكافؤا للفرص وعدالة بينها وبين الرجل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، و تغير الثقافة المجتمعية كالعادات والتقاليد حيال هذه المشاركة خاصة تلك التي تهتم بالذكور أكثر من الإناث. كما تجعل من مساهمة المرأة في قضايا بلادها متساوية مع الرجل، ويمكنها من القضاء شيئاً فشيئاً على التمييز ضد المرأة.

تأتي أهمية الدراسة اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية من عدم اختلاف أهداف مشاركة المرأة السياسية عن أهداف مشاركة الرجل، فالمشاركة واحدة وكذلك الهدف ، والمشاكل المجتمعية تتعلق بجميع أفراد المجتمع رجالا كانوا أو نساء ، بالإضافة إلى وجود مشاكل خاصة قد لا ينتبه لها الرجال سواء تعلقت بالمرأة أو غيرها ، فالجميع يسعى للحصول على حرية الرأي والتعبير...، ومن أجل النهوض بالمرأة في مجال مشاركتها السياسية لا يتطلب الأمر تشريعات وقوانين وقيادة تؤمن وتعمل على تحقيق ذلك ؛ بل يؤول الأمر إلى اتجاهات المرأة نفسها نحو المشاركة السياسية بما يعكس إدراكها للعالم المحيط بها وكيفية معالجة الموضوعات الموجودة به .

**5 - أهداف الدراسة :** بناء على التقديم السابق لإشكالية الدراسة أمكن تحديد أهدافها في :

5-1 - التعرف على طبيعة اتجاهات النساء في العينة ككل نحو المشاركة السياسية .

5-2 - معرفة طبيعة هذه الاتجاهات لدى النساء حسب بعض المتغيرات الديمغرافية.

**6 - حدود الدراسة :**

6-1 الحدود البشرية : وشملت 500 امرأة مقيمة بمدينة ورقلة.

6-2 الحدود المكانية : تحدثت هذه الدراسة زمانيا خلال الموسم الجامعي 2005/2004.

6-3 الحدود المكانية: تحدد هذه الدراسة مكانيا ببلدية الرويسات ولاية ورقلة.

**7- المفاهيم الإجرائية للدراسة :**

7-1- الاتجاه نحو المشاركة السياسية : ونعني به مجموع المعارف والمشاعر والسلوكات الإيجابية أو السلبية التي تبديها المرأة نحو المشاركة السياسية.

7-2 - المشاركة السياسية: وهي مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والانتخابات والجمعيات والمؤسسات الحكومية.

و تعبر البنود الموجودة في إستبيان الاتجاه نحو المشاركة السياسية عن هذه الأبعاد.

7-3- الفئات النسوية : وتظهر هذه الفئات من خلال المتغيرات التالية:

\* **المستوى التعليمي :** ذوات مستوى دراسي منخفض , مستوى دراسي متوسط , مستوى دراسي مرتفع

حسب متغير المستوى التعليمي .

\* **العمل :** عاملات وغير عاملات .

\* **الزواج :** متزوجات وغير متزوجات .

- \* السن : كبيرات في السن اللاتي يتجاوزن 40 سنة , صغيرات في السن واللاتي لم يتجاوزن 40 سنة .  
\* المنطقة السكنية : ساكنات بالريف وساكنات بالمدينة (الحضر) .

7-4- طبيعة الاتجاهات : و يقصد بها أحد الأنواع التالية :

- \* **الاتجاهات الإيجابية:** لما يكون عدد الأفراد الذين تحصلوا على درجات أكبر من المتوسط الحسابي للعينة أكثر من عدد الأفراد الذين تحصلوا على درجات أقل من المتوسط الحسابي للعينة وكان الفرق دال إحصائياً.  
\* **الاتجاهات المتباينة :** لما يكون الفرق غير دال إحصائياً بين عدد الأفراد الذين تحصلوا على درجات أكبر من المتوسط الحسابي للعينة و عدد الأفراد الذين تحصلوا على درجات أقل من المتوسط الحسابي للعينة.  
\* **الاتجاهات السلبية :** لما يكون عدد الأفراد الذين تحصلوا على درجات أكبر من المتوسط الحسابي للعينة أقل من عدد الأفراد الذين تحصلوا على درجات أدنى من المتوسط الحسابي للعينة وكان الفرق دال إحصائياً.  
8- إجراءات الدراسة :

\* - 1- **المنهج المستخدم :** يعتمد منهج الوصفي اعتماداً كبيراً على التحليلات الكمية التي لا تنزع إلى الوصف فقط بل تركز على إقامة المقارنات بين مجموعات مختلفة على أساس متغيرات رئيسية , كما يعمل أيضاً على وضع اتفاقات أو ارتباطات بقصد تشخيص الظاهرة و تحليلها . ( ميلود سفاري وآخرون , 2003 , ص213 ) , وقد تم اعتماده لدراسة اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية.

8- 2 - **العينة :** تتكون العينة من (500) امرأة , تم اختيارها بالطريقة المساحية حيث وقع الاختيار العشوائي على بلدية الرويسات التي تتواجد بها منطقتين حضريتين وأخرى ريفية . فاختيرت الرويسات المركزية لتمثيل المدينة و منطقة الحدب لتمثيل الريف . وكانت نسبهم كالتالي:

- المدينة 62.40% والريف 37.60% .
- عاملة 24.80% و غير عاملة 75.20% .
- متزوجات 20.80% و غير المتزوجات 79.20% .
- أكبر من 40 سنة 11.60% و أقل من 40 سنة 88.40% .
- مستوى تعليمي مرتفع 32.80% , و المستوى التعليمي المتوسط 39.40% , و المستوى التعليمي المنخفض 11.40%

8- 3 - **الأداة المستخدمة :** أعتمد في الدراسة على إستبيان يتكون من (09) أسئلة حول اتجاه المرأة نحو المشاركة السياسية , تقابلها خمسة بدائل . وتم التأكد من صدق المحكمين و

8- 4 - **الأسلوب الإحصائي:** اختبار كالتدراسة الفروق. (مقدم عبد الحفيظ, 1993, ص78)

9 - نتائج الدراسة :

عرض نتائج فرضية الدراسة :

**نص الفرضية على :** نتوقع أن تكون طبيعة اتجاهات المرأة العامة نحو المشاركة السياسية , و لدى أغلبية الفئات النسوية سلبية.

## جدول يوضح طبيعة اتجاهات الفئات النسوية نحو المشاركة السياسية

يبدو من الجدول السابق أن قيمة كاسم<sup>2</sup> لدلالة الفروق بين تكرار الاتجاه الإيجابي , وتكرار الاتجاه السلبي جوهرية لصالح الاتجاه الإيجابي نحو المشاركة السياسية لدى العاملات عند مستوى دلالة (0.05).

كما ظهرت فروق جوهرية بين تكرار الاتجاه الإيجابي , وتكرار الاتجاه السلبي لصالح الاتجاه السلبي نحو

الاتجاه العام	كاسم <sup>2</sup>	المجموع	الاتجاه الإيجابي		الاتجاه السلبي		م. ح. للعينه	المجموعات
			%	ك	%	ك		
إيجابية	4.64 دالة عند 0.05	124	59.67	74	40.32	50	27.60	العاملات
متباينة	0.38 غير دالة	376	47.8	180	52.12	196		غير العاملات
متباينة	1.72 غير دالة	188	54.78	103	45.21	85		الساكنات بالريف
متباينة	0.32 غير دالة	312	48.39	151	51.60	161		الساكنات بالمدينة
متباينة	1.88 غير دالة	104	43.26	45	56.73	59		المتزوجات
متباينة	0.01 غير دالة	396	50.25	199	49.74	197		غير المتزوجات
سلبية	27.58 دالة عند 0.01	58	15.51	9	84.48	49		الأكثر من 40 سنة
متباينة	3.09 غير دالة	443	54.76	240	45.23	203		الأقل من 40 سنة
سلبية	10.96 دالة عند 0.01	57	28.07	16	71.92	41		منخفضات المستوى التعليمي
متباينة	1.03 غير دالة	279	53.04	148	46.95	131		متوسطات المستوى التعليمي
متباينة	0.59 غير دالة	164	54.26	89	45.73	75		مرتفعات المستوى التعليمي
متباينة	0.20 غير دالة	500	50.8	254	49.2	246		العينه الكلية

المشاركة السياسية لدى المنخفضات في المستوى التعليمي و اللاتي عمرهن أكبر من 40 سنة عند مستوى دلالة 0.01 .

- بينما لم توجد فروق جوهرية بين تكرارات الاتجاه الإيجابي و تكرار الاتجاه السلبي, لدى كل من :
- الساكنات بالمدينة و الساكنات بالريف .
  - المتوسطات في المستوى التعليمي و المرتفعات في المستوى التعليمي .
  - غير العاملات .

- المتزوجات و غير المتزوجات .
- الأقل من 40 سنة .
- العينة الكلية للدراسة .

مما يدل على وجود اتجاهات متباينة نحو المشاركة السياسية لدى هذه الفئات وهي أيضا نفس اتجاهات العينة الكلية . وهذا مخالف للفرضية المقدمة القائلة بسلبية هذه الاتجاهات.

#### 10 - التفسير :

**10- 1 -** إن اتجاهات العاملات الإيجابية نحو والمشاركة السياسية وبهذا فهن يتبنين اتجاهات متحررة نسبيا , كما أن الاتجاه الإيجابي للعاملات نحو المشاركة السياسية راجع إلى درجة انفتاحها على العالم الخارجي و كونها عاملة , و ربما كان ذلك نتيجة وعيها السياسي , بالإضافة إلى الوضع القيادي الذي قد تتميز به المرأة العاملة وسط أسرته أو محيطها القريب , وهو ما تؤكد دراسة "لحسن" من أن تطور المركز القانوني للمرأة و تعرضها لخبرات العمل غير اتجاهاتها نحو الأدوار الاجتماعية.

( لحسن بوعبد الله , 1995, ص 156 )

و جاءت اتجاهات غير العاملات متباينة نحو المشاركة السياسية , مما يشير إلى أن المجتمع يفرض بقيمه وعاداته اتجاهات نحو المشاركة السياسية وهو تأثير تعيشه المرأة غير العاملة يوميا و بشكل أكبر بالنسبة للعديد من القضايا كالمساواة و المشاركة السياسية و التي تنظر إليها المرأة من جانب تمنيات وآمال لم تطرح على المستوى الواقعي (كالمساواة في الطلاق مثلا) .

**10 - 2 -** و تعود الاتجاهات المتباينة للنساء الساكنات بالريف نحو المشاركة السياسية إلى أن أهم مميزات المجتمع الريفي أنه مجتمع محافظ ويحاول البقاء على ما هو سائد من عادات وتقاليده وأعرافه وتقبل الجديد ليس بالأمر السهل و من جهة أخرى يبدو أن إدخال التعليم و توفر وسائل الإعلام كالتلفزة له تأثيره على اتجاهات المرأة و هو ما يبرر الاتجاهات المتباينة نحو المشاركة السياسية. , كما أن نسبة (54.78 %) من النساء اللاتي لديهن اتجاهات إيجابية نحو المشاركة السياسية , ويؤكد بواحد تفتح المرأة الريفية وأنها لم تعد معزولة عن ما يجري خارج القرية. و يبدو أنه لم يصبها ما أصاب المرأة في المدينة من عدم رضى عن الواقع السياسي .

و بالمقابل فإن النساء الساكنات بالمدينة لديهن أيضا اتجاهات متباينة نحو المشاركة السياسية.

يمكن تفسير هذه النتائج بأن المرأة في المدينة المزدهمة بوسائل الإعلام والاتصال الحديثة إضافة كثرة الحركة الاجتماعية وإمكانية ربط علاقات اجتماعية داخل المدينة وخارجها, مع توفر أغلبية النساء وخصوصا الشباب على مستوى تعليمي لا بأس به فإن المرأة في المدينة لا تعيش في حدود شعور وتفكير محيطها القريب فقط , بل هي متفتحة على ما يجري في العالم بأكمله بشكل مباشر أو غير مباشر , وعليه فإن العادات و القيم و الاتجاهات على وجه الخصوص, تتأثر بذلك وما نسبة 51.60 % للاتجاهات السلبية- وهي أكبر من نظيرتها بالمدينة- إلا مؤشر لعدم الرضى عن الواقع السياسي في البلاد الذي لا يشجع على المشاركة, و عدم الثقة في المؤسسات السياسية و الحزبية التي لم تحظى حتى بثقة الرجال بالإضافة لعدم ثقة هذه المؤسسات عموما في جدوى المشاركة السياسية للمرأة .

**10 - 3 -** للمتزوجات و غير اتجاهات متباينة نحو المشاركة السياسية . لكن الاتجاهات السلبية للمتزوجات أكبر منها لدى غير المتزوجات . هذه النتائج تدل على أن هناك فئة من المتزوجات لديها اتجاهات محافظة وتؤمن بالدور التقليدي للمرأة و تتجنب المساواة بالرجل أو التفوق عليه, بينما هناك فئة أخرى من المتزوجات (43.26 %) لديها اتجاهات تحررية تجاه المشاركة السياسية , و الأمر نفسه بالنسبة لغير المتزوجات , فئة متحررة بنسبة أكبر 50.25%



وأخرى محافظة ترفض أدوار المرأة خارج البيت و مساواتها بالرجل. ويرفضن الاختلاط نتيجة الاعتقاد أنه سلوك غير مقبول اجتماعيا ودينيا.

**10 - 4** - للنساء ذوات المستوى التعليمي المتوسط وذوات المستوى التعليمي المرتفع اتجاهات متباينة نحو المشاركة السياسية . و هذا يعني أن هناك اتجاهين في النظر إلى هذه القضية, و هما اتجاه تقليدي محافظ يرفض الأدوار الجديدة للمرأة (المشاركة السياسية) , و اتجاه آخر متحرر يؤمن بأن تكون المرأة فردا فعالا خارج أسرتها و حرة في اتخاذ قراراتها, وبتعدد الأدوار الاجتماعية للمرأة و يعتبر الاختلاط المرأة بالمجتمع شيء لا بد منه لقيام المرأة بدورها و لم يعد أمرا محرجا أو عائقا.

10 - 5 - أعرب أفراد العينة عن اتجاهات متباينة نحو المشاركة السياسية (أظهرت 49.2 % اتجاهات إيجابية نحو المشاركة السياسية للمرأة و50.8 % اتجاهات سلبية), وبالتالي فإن الاتجاه النسوي المحافظ يرى بأن المرأة غير قادرة على تحمل المسؤوليات السياسية أو تقلد مناصب رئاسية بلدية كانت أو جمهورية أو حتى تمثيل الشعب على مستوى المؤسسات الحكومية , وهذه الفئة من النساء تمتل للخطاب التقليدي حول المرأة الذي يتغذى بالتنشئة الاجتماعية والمرجعية الدينية و العرفية المحافظة . ففي دراسة " أمتي خديجة " تقول إحدى المستجوبات المعارضات للمشاركة السياسية للمرأة : « ..أعترض على اتخاذها القرارات الكبرى لأنها تغلب عليها العاطفة فلا يمكن أن تكون قاضية , فالرجل يستخدم العقل قبل العاطفة ». (عائشة بالعربي وآخرون , 1992 , ص55) مما يبين أن هؤلاء النسوة يعتبرون الطبيعة الأنثوية من أهم عوامل عدم مقدرتها على أداء الكثير من الأدوار في المجتمع على عكس الاتجاه التحريري المتمسك بحقوق المرأة التي من بينها حق المشاركة السياسية , والمؤمن بقدرتها على المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع وتحقيق ذاتها .

وتعارض نتائج الدراسة الحالية مع دراسة " أمتي خديجة " (1992) التي ترى فيها 90 % من العينة بأن المرأة يجب أن تمثل في البرلمان إلى جانب الرجل , و82 % يرين أنه بإمكان المرأة تحمل المناصب الوزارية بالرغم من أن المرأة في المغرب الأقصى لم تصل إلى مستوى المشاركة المسموح به في الجزائر , وهو إمكانية ترشحها حتى لرئاسة الجمهورية .

**10 - 6** - للنساء كبيرات السن, و ذوات المستوى التعليمي المنخفض اتجاهات سلبية نحو المشاركة السياسية , وهذا لأن أغلب النساء اللاتي يتجاوز عمرهن 40 سنة إما أميات أو لم يصلوا إلى درجات متقدمة من التعليم , كما أنهن تلقوا قيما وتقاليد محافظة جدا تجعلهم يتبنون هذه الاتجاهات . كما يفسر المستوى التعليمي المنخفض الاتجاهات السلبية بحيث يجعل من اتجاهات تلك النسوة خاضعة في للإطار الأيديولوجي الراض لخروج المرأة عن وضعها التقليدي في المجتمع, و ذلك لعدم وجود زاد معرفي كافي يعارض ما يفرضه المجتمع.

أما اللاتي يمثلن الاتجاهات الإيجابية نحو هذه القضايا فهي نتيجة تأثير عوامل أخرى كالإعلام , وخاصة الاعلام التلفزيوني , أو الواقع الاجتماعي للمرأة الذي تتعلم منه ما قد لا يؤخذ في المدرسة .

## المراجع :

- 1- أمّتي خديجة : هل تتحوّ الشبيبة النسائية نحو المحافظة , فتيات وقضايا, ب ط, الفنك للنشر , المغرب , 1990.
- 2- باسمة كيال : سيكولوجية المرأة , ط (02), مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر بيروت , لبنان , 1993
- 3- جميلة خيذر : مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي دراسة ميدانية على عينة حزب ت ت د"ج ت و" وخمس , رسالة ماجستير غير منشورة , مودعة بجامعة الجزائر , 2001.
- 4- حسني الجبالي : علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق , ط (01), مكتبة أنجلو المصرية , 2003 .
- 5- حكمت أبو زيد : إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي , المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية, ط(01), مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, 1982.
- 6- سامية محمد فهمي : مشاركة المرأة في تنمية المجتمع تجارب من الوطن العربي , ب ط , دار المعرفة الجامعية الإزاريطة , 2001.
- 7- عائشة بلعربي : صورة الفتاة في الأمثال الشعبية , فتيات وقضايا , ب ط , الفنك للنشر المغرب , 1990.
- 8- عدلي على أبو طاحونة : حقوق المرأة دراسات دينية و سيوسولوجية , ب ط , المكتبة الجامعية, الإسكندرية, 2000.
- 9- لحسن بوعبد الله : تغير اتجاهات الفرد الجزائري نحو مركز المرأة في المجتمع الجزائري , مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية , العدد (04) , منشورات جامعة باتنة , 1995 , ص ص 156-167 .
- 10- لوكيز مريم : المرأة الجزائرية على عتبة الألفية الجديدة , مجلة رسالة الأسرة , الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة , العدد (10) , مارس , 2004 , ص ص 6-20 .
- 11- مقدم عبد الحفيظ : الإحصاء والقياس النفسي والتربوي , ط (02) ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2003 .
- 12- ميلودي سفاري مراد زعيمي و حاتم الصيد : الإشاعة والرأي العام , مخبر علم اجتماع الاتصال , مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية الخروب قسنطينة, 2003 .